College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (19), No.(4), (2023)*

CC BY

الخِلاف النَّحوي في كتابِ أوضح المسالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالك لابنِ هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) (الأساليب الخَبريَّة أنموذجًا)

أبو حنيفة عمرالشريف علي عمر
جامعة الملك خالد كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب المملكة العربية السعودية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ كلية اللغات/ السودان.

محمد فوزي فتوح سليمان
جامعة الملك خالد/ كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب/ المملكة العربية السعودية.

محمد الحبيب عمر الشريف علي عمر
وزارة التربية والتعليم/ ولاية الجزيرة/ السودان.

(قُدِّمَ للنشر في ٢٠٢٣/١/٢٠، قُبِلَ للنشر في ٢٠٢٣/٤/٣)

الملخص:

يُناقشُ هذا البحثُ قضيَّةَ الخِلاف النَّحوي في الأساليب النَّحويَّة الخبريَّة من خلال كتاب أوضحِ المسالكِ لألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، بُغيةَ كشفِ حقيقة هذا الخِلاف وِفقَ منهجٍ علمي يقومُ على جمعِ مواضعه في الكتاب، وتحليلها وَفقَ الأسس التي أقرَّها النُّحاة؛ بمعنى آخر يبحثُ في اختلافِ النُّحاةِ في مسائلَ تندرجُ تحت الأساليب النَّحويَّة مثلما ذَكَرَهَا ابنُ هشامٍ في أوضحِ المسالك أو أشارَ إليها. وقد أوضحَ البحثُ أنّ ابنَ هشام لم يقتصر في تحديده لمواضع الخِلاف في الأساليب النَّحويَّة، بل ناقشَ ذلك في أغلبِ مواضعهِ ووضَّحَ فيها رأيَه، وهكذا فَعَلَ مُحقق الكتاب الشيخ مُحمد محيي الدين عبد الحميد في بعض مواضع الدِّراسة، كذلك بيَّنَ البحثُ أشكالَ الخِلاف، فأحيانًا يكونُ بين المذاهب النَّحويَّة بصفة عامة، وأحيانًا يكونُ بين نحويين مُسمًى بِهِم. هذا، ولم يمِل (ابنُ هشام) إلى مذهبٍ بعينه، فأحيانًا يكون موافقًا للبصريين فيما ذهبوا إليه، وأحيانًا يُخالفهم إلى رأي الكوفيين.

الكلمات المفتاحية:

الخِلاف النَّحوي، الأساليب النَّحويَّة الخبرية، أوضح المسالك، ابن هشام.

College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (19), No.(4), (2023)*

The Grammatical Discrepancy in the Book of "Awdhah Al-Masalak" to the Alfiyyah of Ibn Malik by Ibn Hisham Al-Ansari (D 761 AH): Declarative Styles as a Model

Abohaneefa Omer alshareef Ali Omer- - King Khalid University / College of Art & Sciences-Dhahran Alajnoub/ KINGDOM OF SAUDI ARABIA - Sudan University of Science & Technology/ College of Languages / Sudan.

Mohamed FawzyFotouh Soliman King Khalid University / College of Art & Sciences-Dhahran Alajnoub / KINGDOM OF SAUDI ARABIA .

MohammedalhabibOmer AlshareefAli Omer Ministry of Education, Gezira State, Sudan

Abstract:

This research tackles the issue of the grammatical discrepancy in terms of declarative grammatical styles as being manifested in the book entitled: "Awdhah Al-Masalik" for the Alfiyyah of Ibn Malik by Ibn Hisham Al-Ansari, in order to reveal the truth of this discrepancy according to a scientific approach based on collecting its themes depicted in the book. Then, the study analyzes it according to the foundational principles approved by the grammarians; in other words, it discusses the opponent views of grammarians in issues that fall under the grammatical style as being clarified and referred to by Ibn Hisham in "Awdhah Al-Masalik". The study shows that Ibn Hisham was not only restricted to identifying the points of disagreement in the grammatical styles, but also discussing that from different perspectives and illustrating his viewpoints therein, and so did the book reviewer, Sheikh Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid in terms of some of the study aspects. Also, it manifests the dispute forms, which ranges between grammatical schools in general and the grammarians themselves. It shows that Ibn Hisham did not tend to a specific school of thought, as he sometimes agrees with the Basrans in what they went to, and sometimes he disagrees with them to the opinion of the Kufans.

Keywords:

The grammatical Discrepancy, the Declarative Grammatical Styles, Awdhah Al-Masalik , Ibn Hisham.

مقدمة:

الحَمْدُ للهِ ربِّ العالَمين، الرحمانِ الرحيمِ، مالكِ يومِ الدين، ونُصلي ونُسلِّمُ على المبعوث رحمةً للعالمين، نبينا محمدٍ بنِ عبدِ اللهِ الصَّادقِ الأمين، وعَلَى آله وصَحبهِ الطَّيبين الطَّاهرين، وبعدُ:

فإنَّ الخِلافَ النَّحوي من الموضوعاتِ التي شَغلتِ المؤلفينَ في النَّحوِ العربي قديمًا وحديثًا، فقد عَرَضَ لها الباحثون وناقشوها وبسطوا فيها القولَ بالدَّليل والبُرهان، وهناك كتبٌ تناولت هذا الخِلاف بالاسم، منها: كتاب الإنصاف في مسائل الخِلاف لابن الأنباري، وكثيرٌ منها كان هذا الخِلاف في ثناياها، من ذلك الكتاب الذي بين أيدينا الآنَ، وهو: أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، الذي حوى كثيرًا من مواضع الخِلاف النَّحوي بين المذاهب النَّحويَّة ، وبين نحوي وآخر، وسيدرسُ هذا البحث شذراتٍ من هذا الخِلاف (الخِلاف في الأساليب النَّحويَّة الخبريَّة) مُوضحًا مواضعه في الشَّرحِ، مناقشًا له بما وردَ في أمّات الكتبِ النَّحويَّة، والله الموفق، وهو يهدي السبيل.

مشكلة البحث:

يُعالِجُ البحث بالدِّراسة الخِلاف النَّحوِيَ في الأساليبِ الخبريَّة من خلال كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، جامعًا مواضع الخِلاف في هذه الأساليب، ومناقشها وِفقَ ما جاء في أُمَّاتِ الكتب النَّحويَّة.

أهمية البحث:

تَكْمُنُ أهمية هذا البحث كونه يُشيرُ إلى قضية الخِلاف النحوي في شرح أوضحِ المسالك، بين ما ذكره شارحه (ابن هشام الأنصاري) وما وضَّحه محققه (الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد) "الأساليب الخبريَّة أنموذجًا"، إضافةً محاولة إبراز آراء النحويين بصريّهم، وكوفيّهم في هذه المسألة.

أهداف البحث:

تتلخصُ أهداف هذا البحث في:

١- معرفة مفهوم الخِلاف في النَّحو العربي.

٢- معرفة الأساليب النَّحويَّة الخبرية في النَّحو العربي.

٣- الوقوف على دراسة مواضع الخِلاف في الأساليب الخبريَّة من خلال كتاب أوضح المسالك.

الدِّراسات السابقة:

هناك دراسات اهتمت بالخِلاف النحوي في عدد من الكتبِ النَّحويَّة، وفي قضايا نحويَّة مختلفة، منها:

١- دراسة أمجد عيسى طلافحة، وأحمد محمد أبودلو، عنوانها: الخِلاف النحوي وحقيقة المدارس النَّحويَّة" وهي بحث علمي منشور في البلقاء للبحوث والدراسات، العدد ١٦، ٢٠١٣م، ذَكَرَ فيه الباحثان بالتحليل والمناقشة قضيةَ الخِلاف النحوي وحقيقة المدارس النَّحويَّة بغية استكشاف أمر هذا الخِلاف الذي يقوم على استقراء مقولات النحو وآراء العلماء، وإجراء تحليل يقوم على الأسس التي بُنيت عليها جهود النُّحاة القدماء منذ سيبويه في كتابه الكتاب.

٢- دراسةعائد عبد الحليم النَّحال، عنوانها: الخِلاف النحوي كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادي" وهي رسالة دكتوراه مقدمة للجامعة الإسلامية بغزة لنيل درجة الماجستير، ٢٠١٤، ذَكَرَ فيه الدَّارس تعريفًا بالمرادي، وكتابه، وعرض لمسألة الخِلاف النحوي وأسبابها في الشرح، ثم مسائل الخِلاف بين البصريين والكوفيين

التي له رأي فيها، والتي لم يُبدِ فيها رأيًا،ومسائل الخِلاف بين العلماء أفرادًا مع الجمهور، والمسائل التي خالفَ فيها المرادي النُّحاة أفرادًا.

٣- دراسة محمد علي الرمامنة، عنوانها: الخِلاف النَّحوي في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري" وهي رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة العلوم الإسلامية العالمية لنيل درجة الدكتوراه، ٢٠١٦م، ذَكَرَ فيه الدَّارس تعريفًا بابن هشام الأنصاري، والخِلاف النحوي وأسبابه، ثم مسائل الخِلاف الموجودة في مغني اللبيب ومناقشتها وتحليلها. هذا، والذي تتميَّز به دراستنا هذه، والموسومة بـ: "الخِلاف النَّحوي في الأساليب الخبريَّة"، هو: دراستها للخلاف النحوي في مسائل باب نحوي بعينه خلال عرض مواضع هذا الخِلاف بين شارحِ الألفية ابن هشام الأنصاري، ومحقق الكتاب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الدراسة.

حدود البحث:

حُدُودُ هذا البحث: مسائل الخِلاف في الواردة في الأساليب النَّحويَّة الخبريَّة من خلال كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري.

خطة البحث:

اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أن يُقسَّم إلى محورين، اختص المحور الأوَّل بتعريف الخِلاف النَّحوي، والأسلوب النَّحوي، وبلمحة عن حياة ابن هشام الأنصاري؛ واختص المحور الثاني بدراسة الخِلاف النَّحوي في الأسلوب الخبري، وقد جعلنا طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان، بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مصدرًا رئيسًا لهذه الدراسة لما فيها من توضيح بإضافاته بكتابه عُدَّة السَّاك إلى تحقيق أوضح المسالك.

هذا، وأنَّ ما قدَّمناه في هذا البحث من مواضع الخِلاف النَّحوي ما هو إلا شذراتٍ من هذه المسائل الخِلافية في باب من أبوابه الكثيرة؛ لتكونَ مفتاحًا لدراسةٍ مستفيضة لهذه المسائل تصنعُ كتابًا كبيرًا يُوضِّحُ منهج ابن هشام في شرحه للألفية، وعرضه لمسائل الخِلاف، واللهَ نسألُ التوفيقَ.

المحور الأول- التَّعريف بالخِلاف النحوي، والأساليب النَّحويَّة، وابن هشام الأنصاري:

أوَّلًا- تعريف الخِلاف النَّحوي:

الخِلاف لغةً: "المخالفة، والمُضادة، وقد خالَفَهُ مُخالفة وخِلاَفًا"[١]، و"اختلف الشيئان: لم يتفقا، ولم يتساويا"[٢]، و"الاختلاف: ضد الاتفاق"[٣]، وعلى ذلك كل ما لم يتساو فقد اختلفَ ونحا مَنْحًى آخر. والخِلاف اصطلاحًا، هو: "منازعة تجري بين المتعارِضَينِ لتحقيق حقٍّ أو إبطال باطلٍ"[٤]، والاختلاف والمخالفة: أنْ يأخذَ كُلُّ واحدٍ طريقًا غير طريق الآخر في حالهِ وقولهِ"[٥]، ومما سبق يُمكن القول إنَّ الخِلاف النحوي، هو الذي يقعُ بين مذاهب نحوية أو نُحاة مختلفين في مسألة نحويَّة بتخريج مختلف.

ثانيًا- الأساليب النَّحويَّة:

---

[١] لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة محققة، ١٢٣٩/١٤.

(٢) المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م، ٢٥١/١.

[٣] كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، تحقيق، رفيق العَجْم، وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ١١٦/١.

[٤] معجم التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص٨٩.

[٥] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د. ت، ص١٥٦.

الأُسلوبُ لغةً: "الطريق والوَجه والمذهب، يُقالُ: أنتم في أُسلوب سُوءٍ، ويُجمَعُ: أساليب، والأُسلوبُ(بالضَّم): الفنُّ، يُقال: أخذ فُلانٌ في أساليبَ من القول، أي: أفانين منه"[١]، والأسلوب: الطريق، ويُقالُ: "سلكتُ أسلوب فلان في كذا: طريقتَه ومَذهبَه"[٢]. والأسلوب اصطلاحًا:"هو فنٌّ من الكلامِ يكونُ قصصًا أو حوارًا، تشبيهًا أو مجازًا أو كنايةً، تقريرًا أو حكمًا وأمثالًا"[٣] هذا المعنى للأسلوب بمعناه البلاغي ينتهي بنا عند فكرة إذا أردنا أن نستعملَه في باب النحو، وهي الطريقة التركيبية التي يأتي عليها الكلام، وهذه نظرة النحويين للأسلوب، فهم يُسمونَ مثلًا: الشَّكل التركيبي للاستفهام بأدواته المختلفة "أسلوبَ الاستفهام"، ويُسمون الشَّرطَ أسلوبًا من غير تعريفٍ دقيق له، ويكتفون –فقط– بوصفه أُسلوبًا"[٤]، ومثلهما: التَّعجب والاختصاص والإغراء والتحذير، وغيرها من الأساليب النَّحويَّة. ومهما يَكُنْ من أمرٍ فالأسلوب يدور مفهومه حول طريقة عرض المفردات وفق معان مختلفة، في تراكيب مُعينة، وهذا ما ذهب إليه أحدُ المحدثين في قوله بأنَّ كلمة أسلوب إذا رُدت إلى تعريفها الأصلي، فهي:" تعني طريقةً للتعبير عن الفكر بوساطة اللغة"[٥]، و"ينصبُّ على الطريقة الخاصة في ترتيب المعاني، وما تحويه هذه الطريقة من إمكانات نحوية تُميِّز ضَرْبًا عن ضَرْبٍ، وأسلوبًا عن أسلوب"[٦]. ومما سَبَقَ، فإنَّ الأسلوبَ النَّحوي يُحدد معناه استعمال أدوات مُعينة، وما يَخرجُ عن هذا الاستعمال من خلاف بين النحويين سيكون موضوع دراستنا في هذا البحث وَفْقَ التَّالي:

---

(١) لسان العرب٢٣/٢٠٥٨.

(٢) المعجم الوسيط، ١/٤٤١.

(٣) الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط٨، ١٩٩١م، ص٤١.

(٤) يُنظر: رسالة المباحث المرضية المتعلقة بِمَن الشرطية، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص٥٤.

(٥) الأسلوبية، بييرجيرو، ترجمة: منذر عياشي، دار الحاسوب للطباعة، حلب، ط٢، ١٩٩٤م، ص١٠.

(٦) البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٤م، ص٢٦.

ثالثًا– التَّعريف بابنِ هِشَام الأنصاري:

هو: "عبدُ الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي، ولِدَ في ذي القعدة سنة ٧٠٨هـ[١]، وهو من أئمة النحو العربي، فاق أقرانه وشأى من تقدمه من النَّحويين وأعيا من أَتَى بعده[٢]، تعَلَّمَ النحو والصَّرفَ، والفقه، والقراءات، والتفسير والأدب[٣].اشتهر في حياته وأقبلّ الناس عليه، قال عنه ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمعُ أنَّه ظهر بمصر عالم بالعربية، يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه"[٤]، من تصانيفهِ: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب[٥]، والتَّحصيل والتَّفصيل لكتاب التذييل والتكميل عدة مجلدات، وشرح الشُّواهد الكبرى والصُّغرى، وقواعد الإعراب، وقطر الندى وبل الصدى "شرحه، وشرح بانت سعاد، وشرح التسهيل "مسودة"[٦]، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المعروف بالتَّوضيح " نسبة لعدمِ تَقَيُّدِه بأسلوب الألفيَّة في عرضِ المادة ولكنَّه ينثر ما تَضَمَّنَتْهُ في إيضاح له

---

[١] الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، د. ت، ٣٠٨/٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٩٦٥م،٦٨/٢.

[٢] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د. ت، ٦/١.

[٣] يُنظر: يُنظر: رسالة المباحث المرضية المتعلقة بِمَن الشرطية، ص٧.

[٤] السابق، ٣٠٩/٢.

[٥] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٦٩/٢

[٦] ينظر: الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ٣٠٩/٢

ويضيف إليه ما يُضيف"[١]، و"غير ذلك"[٢]. "ماتَ في ليلةِ الجمعةِ خامس ذي القعدة سنة ٧٦١هـ"[٣]، و"قد رثاه ابن نباتةَ بقوله":[٤]

سَقَى ابن هشام في الثَّرى نوء رحمةٍ تجرّ على مثواه ذيل غمام

سأروي له من سيرةِ المَدحِ سيرةً فما زلتُ أروي سيرة ابن هشام

المحور الثاني– دراسة الخِلاف النَّحوي في الأساليب الخَبريَّة:

المقصودُ بالخبرِ هُنا، لُغةً: ما يُنقَلُ ويُحدَّثُ به قولًا أو كتابةً"[٥]، أي النَّبأ، وهذا المعنى قريبٌ من معناه الاصطلاحي، إذ يُعَرَّفُ بأنَّهُ: " الكلام المُحتمل للصدق والكذب"[٦] لذاتِهِ[٧]، والصدقُ والكَذِب في الكلامِ حسب مطابقته للواقع، وحسب ما يَفْهَمُهُ المُخاطب، ذلك بأنَّ له أثرًا واضحًا في ذلك. ثم إنَّ الأساليب ذات الجملة الخبريَّة في النَّحو العربي، هي: "أسلوب النفي، والتوكيد، والتقديم والتأخير، والاستثناء، والشَّرط، والاختصاص"[٨]، وَعَمَلُنَا في هذه

(١) يُنظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ، ص٤٧.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ٦٩/٢

(٣) الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني،٣١٠/٢

(٤) ديوان ابن نباتة المصري، جمال الدين بن نباتة المصري الفاروقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ص٤٦٦. والدرر الكامنة، ٣١٠/٢.

(٥) المعجم الوسيط، ٢١٥/١

(٦) معجم التعريفات، الجرجاني، ص٨٤.

(٧) المعجم الوسيط، ٢١٥/١.

(٨) يُنظر: الأساليب النَّحويَّة عرض وتطبيق، محسن علي عطية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١ ٢٠٠٧م، ص١٠–١٢

الأساليب، هو: أنْ نُناقِشَ ما جاء من خلاف في بعضها في كتاب أوضحِ المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك لابن هشام الأنصاري"، كما يلي:

ما جاء في أسلوبِ النَّفي:

النَّفيُ في اللغة: "خلافُ الإيجاب والإثبات"[١]، واصطلاحًا: "سَلَبَ الأمر بواسطة أحد أحرف النَّفي"[٢]، هي: "ما، إن، لا، لم، لما، لن، لا الجحود، ليس، لاتَ، لا النافية للجنس، غير[٣]".[٤]، وهو بذلك "أسلوبٌ لغوي تُحددهُ مناسبات القول، وهو أسلوبُ نقضٍ وإنكار، يُستَخدَمُ لِدَفعِ ما يتردُ في ذِهنِ المخاطبِ، فَيَنْبَغِي إرسال النَّفي مُطابقًا لِمَا يُلاحظُهُ المتكلم من أحاسيسَ ساورتْ في ذِهنِ المُخاطَبِ خطأً مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النَّفي"[٥]، وبإحدى الأدوات التي ذكرنا أعلاه. ومما جاء فيه إشارة لمواضع الخِلاف في هذه الأدوات النَّافية، نَدرُسُهُ في التَّالي:

الخِلاف في تقديم خبر ليس النَّافية:

ذَكَرَ ابنُ هشامٍ أنَّ تقديمَ أخبار (كان) وأخواتها جائزٌ، بدليل: (أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) سورة سبأ، من الآية ٤٠- وليس الآية ٥٠- كما هو مُخرَّجٌ في الشَّرح-، (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) سورة الأعراف، من الآية ١٧٧، إلا (دام)

---

[١] المعجم الوسيط، ٩٤٣/٢

[٢] المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م، ص١١٢٦.

[٣] والأفصحُ أن نفصلَ بينها بحرف العطف (الواو) ونقول: ما، وإن، ولا، ولم، ولما، ولن، و... إلخ

[٤] الأساليب النَّحويَّة عرض وتطبيق، ص١٨٥

[٥] في النحو العربي "نقد وتوجيه" مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م، ص٢٤٦.

اتفاقًا، و (ليس) عند جُمهور البصريين[١]، قاسوها على (عسى)[٢]واحتجَّ المُجيز[٣] بنحوِ قولهِ تعالى:(۞ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ **مَصْرُوفًا** عَنْهُمْ) (سورة هود، من الآية ٨). و"أُجيبَ بأنَّ المعمول ظرفٌ فيَتَّسعُ فيه"[٤] أي أنَّ معمول خبر (ليس) (مصروفًا)، هو: قول الله تعالى: (يومَ يأتيهم) وقد تَقَدَّمَ هذا المعمول على (ليس) لذلك جازتِ المسألة، لأنَّ "المعمول لا يقع إلا حيث يَقَعُ العاملُ"[٥]، وهذا ما ذهب إليه ابن النَّاظم في شرحه لألفية ابن مالك، في قوله:" "وأما ليس" فمذهبُ (سيبويه)[٦] و(أبي علي) و(ابن بُرهان)، جواز تقديم خبرها عليها، بدليل تقديم معمول خبرها عليها"[٧] في نحو قوله تعالى:(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ **مَصْرُوفًا** عَنْهُمْ) سورة هود، من الآية ٨. ونَرى أنَّ الصحيح ما ذَهَبَ إليه البصريون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وليس كما زَعَمَ الكوفيون وقياسهم لـ(ليس) بـ(عسى)، لأنَّ عسى مُتضمنة معنى التَّرجِّي،

---

(١) أوضح المسالك، ٢٤٤/١-٢٤٥. ولعلَّه يَقْصِدُ الكوفيين؛ لأنَّ البصريين ذهبوا إلى جواز المسألة كما هو مُوضَّح.

(٢) قِيلَ: (عسى) فعل ماضٍ من أفعال المقاربة، لا يتصرف، وقد حُكيَ عن ابن السَّراج " أبي بكر محمد بن السَّري البغدادي النحوي"، حُكيَ عنه أنَّهُ حرفٌ، وهو قولٌ شاذٌّ لا يُعرَّجُ عليه، والصحيح أنَّه فعلٌ، والدليل على ذلك أنّه يتصل به، تاء الضمير، وألفه، وواوه، نحو: "عسيت، وعسيا، وعسوا"، قال تعالى:(فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) سورة محمد، من الآية ٢٢. فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل، نحو:" قمتُ، وقاما، وقاموا" دلَّ على أنَّه فعل. أسرار العربية، الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م، ص١٢٦.

(٣) إشارة إلى رأي البصريين الذين جَوَّزوا المسألة ولعله قصد بمانع المسألة الكوفيين، والمبرد وابن السَّرَّاج من البصريين، فلم يُجَوِّزوا تقديم خبر (ليس) عليها، وحُجتهم في ذلك: عدم تصرُّفها، فلا يجري مجرى المُتصَرِّف، كـ(كان) المتصرفة، إضافةً إلى أنَّهم قاسوها على عسى، و نِعم، وبئس وفعل التعجب. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٨/١، وشرح ابن الناظم، ص٩٧.

(٤) أوضح المسالك، ٢٤٥/١

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٤٠/١

(٦) ( ) اختلف النقل عن سيبويه؛ فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يَرِدْ من لسانِ العرب تقدُّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّم خبرها عليها، كقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا استدلَّ من أجاز تقديم خبرها عليها. شرح ابن عقيل، ٢٧٨/١، هذا وبرجوعنا إلى كتاب سيبويه لم نجد ما يُشير إلى هذه المسألة.

(٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص٩٧.

وله صدر الكلام في الجملة العربية، بخلاف معنى (ليس) وهو النفي الذي لا يلزمُ فيه تصدُّر الكلام، وقد يكون القياس بينهم ممكنًا إذا كان في عدمِ التَّصرُّف لا غير، ويشمل –عدم التَّصرُّف– كذلك (فعل التعجب)، و(نعم وبِئس).

الخِلاف في إعمالِ (ما) النافية ورفعها لما بَعدهَا:

يَقولُ (ابنُ هشام) في (ما): "وأما (ما) فأَعْمَلها الحِجازيونَ، وبلغتهم جاء التنزيل"[١]، قال تعالى: (مَا هَذا بَشَرًا) سورة يوسف من الآية ٣١، و(مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم) سورة المجادلة، من الآية ٢. وقوله: (فأعْمَلَها الحجازيون) إشارة إلى أنَّ هناك من لَمْ يُعمِلْهَا[٢]، وهم التَّميميُّونَ، فعندَهُم "لا تعمل شيئًا؛ فتقول: "ما زيدٌ قائمٌ" فزيدٌ: مرفوع بالابتداء، وقائمٌ خبرُه"[٣]، وقد "ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ (ما) في لغةِ أهلِ الحجاز لا تعملُ في الخبر، وهو منصوب بحذفِ حرفِ الخافض، وحُجَّتُهم في ذلك أنَّها حرفٌ غير مُختص مثل حروف الاستفهام، فتارةً تدخلُ على الاسم، نحو: "ما زيد قائم"، وتارة تدخل على الفعل، نحو:" ما قام زيدٌ" وأنَّ حُروف الخفض لمَّا اختصّت بالأسماءِ عَمِلَتْ فيها الجرَّ، وأنَّ(لم) لمَّا اختصت بالفعل المضارع عَمِلَت فيه الجزم، وأنَّ القياسَ في "ما" ألا تكونَ عاملة البتة"[٤]. وذهَبَ البصريونَ إلى أنَّها عاملة في الخبر وهو منصوبٌ بها، وقد أجرَوها مجرى(ليس) في العمل؛ لِشَبَهِهَا بها في أنَّها لِنفي الحال عند الإطلاق؛

---

[١] أوضح المسالك، ٢٧٤/١

[٢] ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد خلاف النَّحويين في إعمال (ما) في قوله: اختلف النحويون في هذا الموضوع فقال البصريون عملت في الاسم الرفع، وعملت في الخبر النَّصب، وقال الكوفيون: عملت في الاسم الرفع، فأما الخبر، فهو منصوب على نزعِ حرف الجر، والصحيح ما ذهب إليه البصريون. أوضح المسالك، ٢٧٤/١(الحاشية)

[٣] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م، ٣٠٢/١.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٤٤/١، وما بعدها.

فيرفعونَ بها الاسم، وينصبونَ بها الخبر"[١]، وقول الكوفيين "إنَّه لمَّا حُذِفَ حرف الخفض وجَبَ أن يكونَ منصوبًا؛ لأنَّ الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفًا منها، قلنا: هذا فاسد؛ لأنَّ الباء نفسها كانت مكسورة غير مفتوحة، وليس فيها إعراب؛ لأنَّ الإعراب لا يقع في حروف المعاني"[٢]. والذي نُلاحِظُهُ من خلالِ عرضِ (ابن هشام) لهذه لمسألة: أنَّه يُوافق الحجازيين في إعمال (ما) ورفعها للاسم ونصبها للخبر، وذلك في قوله: "وبلغتهم جاء التنزيل" فضلًا عن إهمالِهِ رأي التَّميميينَ، وعدم ذكره إيَّاه وهذا ما ذهب إليه مُحقق الكتاب أيضًا (الشيخ محمد محيي الدين) في قوله: "والصَّحيح ما ذهبَ إليه البصريونَ"[٣]، أمَّا (ابن النَّاظم) فقد قال بإهمالها، في قوله:"وقد أهملها التميميُّونَ لعدم اختصاصها بالأسماء، وهو الأصل"[٤].

الخِلاف في إعمال (إنْ) النافية:

ذَهَبَ (ابنُ هشام) أنَّ "(إنْ) إعمالها نادرٌ"[٥]، وقولُهُ: (نادرٌ) فيه إشارة إلى أنَّ هناكَ خلافًا في إعمالها، فقد قال:" فإعمالها نادرٌ، وهو لغةُ أهل العالية"[٦]، كقولِ بعضهم: "إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية"[٧]، وقد "أجازَ إعمالَها (الكسائي) وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف النقل عن (سيبويه)، و(المبرد)[٨]،

(١) شرح ابن عقيل، ٣٠٢/١.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٤٦/١.
(٣) أوضح المسالك، ٢٧٤/١(الحاشية)
(٤) شرح ابن الناظم، ص١٠٣.
(٥) أوضح المسالك، ٢٩١/١.
(٦) اسمٌ يُطلق على المنطقة الغربية من نجد والمجاورة لها، وإلى أطراف جبال الحجاز وما والاها. يُنظر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، عالية نجد، سعد بن عبد الله بن جنديل، منشورات دار اليمامة، الرياض، د، ت، ٣٠/١.
(٧) أوضح المسالك، ٢٩١/١.
(٨) نقل السُّهيلي الجواز عن سيبويه، والمنع عن أبي العباس المبرد، ونقل النَّحاس عكس ما نقله السُّهيلي. أوضح المسالك، ٢٩١/١

"والصَّحيح الإعمال"[١]، والمُلاحظ هنا إجازة (ابن هشام) إعمال (إنْ) بِقلَّة، وهو يُوافق الكوفيين في هذه المسألة، إلا أنَّ (إنْ) المخففة لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: "أظنُّ أنَّكَ قائمٌ" بالتَّشديد[٢]، ولا يجوز التخفيف.

الخِلاف في إعمال (لَنْ) النَّافية:

ذَكَرَ (ابنُ هشام) أنَّ (لن) حرف نفي "لِنفي "سيفعلُ" أي تَدُلُّ على نفي الفعل الذي للمستقبل، الذي يُعبِّرُ عنه المتكلم بقوله "سيفعلُ، وسوف يفعلُ"، وهو ما ذكره (الأشموني) في شرحهِ في قولهِ: " فتنفي ما أُبتَ بحرفِ التَّنفيس"[٣]، والخِلاف فيها في كونها للنَّفي مُطلقًا أم لِغَيرِهِ، "ولا تقتضي تأييد النَّفي، ولا تأكيده خلافًا (للزمخشري)...، وليس أصلها (لا) فأُبدلتِ الألف نونًا خلافًا (للفراء)، ولا (لا أن) فَحُذفتِ الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنينِ، خلافًا (للخليل) و(الكسائي)[٤]، إذن (لن) هي عند (ابن هشام) حرفٌ بسيط غير مُكون من حرفين، ومعناه للنفي مُطلقًا مختص بالمضارع يُخلِّصه للاستقبال، وينصبه، كما تَنصِب (لا) النَّافية الاسم. وإلى ذلك ذهب (ابن النّاظم) في شرحه[٥].

ما جَاء في أسلوبِ الاستثناء:

(١) شرح الأشموني، ١٢٥/١

٢( ) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٦٩/١.

[٣] شرح الأشموني، ٥٤٨/٣.

[٤] أوضح المسالك، ١٥١/٤-١٥٢، وشرح الأشموني، ٥٤٨/٣

[٥] يُنظر: شرح ابن الناظم، ص٤٧٤.

الاستثناءُ لُغةً: جاء في لسان العرب: "ثَنَى الشيءَ ثَنْيًا: رَدَّ بعضَهُ على بَعض، واستثنيتُ الشيءَ من الشيءِ": حاشيتُهُ"[١]، أما اصطلاحًا، فهو: " المُخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلَّا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة"[٢] أي:"إخراج الشيء من الشَّيءِ لولا الإخراج لوجبَ دخوله فيه"[٣]، وهذا الإخراج يكونُ بـ(إلا) أو بإحدى أخواتها. هذا، وما جاء من خلافٍ في هذا الأسلوب نُنَاقشه في التالي:

الخِلاف في (حاشا):

من أدوات الاستثناء (حاشا) وقد ذُكِرَ في أوضحِ المسالك "أنَّ النَّحويين اختلفوا في (حاشا) الاستثنائية أفعلٌ هي أم حرف؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب"[٤]، ونُناقش هذا الخِلاف بإيجازٍ في التّالي:

مَذْهَبُ (سِيبويه) في (حاشا) الحرفيَّة فقط، ولم يتعرَّض لفعليتها والنَّصب بها.[٥]، ولعلَّ ذلك يرجِعُ إلى الاستعمال المشهور لـ(حاشا) كونه حرفًا جارًّا، و"الجرُّ بـ(حاشا) هو الكثير الرَّاجح"[٦]. "وأكثرُ البصريين أنَّها حرفٌ خافضٌ دالّ على الاستثناء"[٧]، إلا "أنَّ النَّصبَ بـ(حاشا) "ثابتٌ بالنَّقل الصَّحيحِ عمَّن يُوثق بعربيتهِ، فمن ذلك قولُ

---

(١) لسان العرب، ٦/٥١١-٥١٧.

(٢) شرح التسهيل، ٢/٢٦٤.

(٣) معجم التعريفات، الجرجاني، ص٢٢.

(٤) أوضح المسالك، ٢/٢٥٠-٢٥٢

(٥) شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م، ٢/٣٠٦.

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٥م، ١/ ٢٣٩.

(٧) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م، ص٥٦١-٥٦٢.

بعضهم: " اللهمَّ اغفر لي ولِمَن سَمِعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغِ"[١] "بالنَّصب"[٢]، "والصَّحيح جوازه"[٣]. "ومذهبُ الفراء أنَّ(حاشى) فعل لا فاعل له"[٤]، "وإذا خُفض الاسم بعده فخفضه باللام المُقدرة"[٥]، أي أنَّ "الأصلَ عنده في قولك: "حاشا زيدٍ" حاشا لزيدٍ" فالجرُّ بعده بتقدير لام محذوفة لكثرة الاستعمال"[٦] وَخَفضُوا بِهَا، وذَهَبَ(أبو العباس المُبرد) إلى أنَّها تكون حرف جرٍّ كما ذكر سيبويه، وتكونُ فعلًا يَنْصِبُ ما بعده[٧]، وهذا –أيضًا– مذهب (الجَرمي) و(المازني) و(الزجَّاج)، وهو الصَّحيح"[٨]، وَنَقَلَ صاحبُ الإنصاف في مسائل الخِلاف أنَّ (الفراء) يَرَى أنَّه – أي (حَاشَا)– يكونُ فعلًا، ويكونُ حرفًا[٩] ، أما جمهورُ الكوفيين فيرونَ أنَّ "حاشا" فعلٌ بدليل أنَّه يتصرَّفُ، والدَّليل على ذلك قول النَّابغة الذبياني:[١٠]

ولا أرَى فاعلًا في النَّاس يُشبِهُهُ ولا **أُحاشي** من الأقوام مِن أحدِ

---

[١] شرح التسهيل، ٣٠٦/٢.

[٢] الجنى الداني،٥٦٢/٢

[٣] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٣٩/١

[٤] – رَدَّ صاحبُ المفصل هذا الرأي، بقوله: وهذا فاسدٌ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل" شرح المفصل، ابن يعيش، أبي البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت ٨٥/٢

[٥] الجنى الداني، ص٥٦٤.

(٦) شرح المفصل، ٨٥/٢

(٧) يُنظر: السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

(٨) الجنى الداني، ص٥٦٢.

[٩] الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، راجعه، الدكتور، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ٢٤١/١.

[١٠] ديوان النَّابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢،، د.ت، ص٢٠.

وإذا كانَ مُتَصرفًا، فَيَجِبُ أنْ يكونَ فعلًا؛ "لأنَّ التَّصرُّفَ من خصائص الأفعال"[١]. هذا أهم ما دارَ من خلافٍ في هذه المسألة، وَنَرَى أنَّ ما ذهبَ إليه (المبرد) : أنَّ (حاشا) تارةً تكون فعلًا، وتارةً تكون حرفًا، هو الصَّحيح؛ لأنَّ المروي عن العرب أنَّها يُخفضُ بها ويُنصَبُ.

الخِلاف في الاسمِ الواقعِ بعد (إلا) والاستثناء منفي متصل:

ذَكَرَ ابنُ هشام أنَّهُ إذا كان الكلامُ غير مُوجَبٍ وكان الاستثناء متصلًا فالأرجحُ إتباعُ المستثنى للمستثنى منه: بدل بعض عند البصريين، وعطف نَسَق عندَ الكوفيين"[٢]، ومعنى ذلك أنَّ المسألة خلافيَّة بين البصريين والكوفيين. قال (أبو العباس ثعلب)–من الكوفيين–كيف تَكونُ بدلًا وهو مُوجَب ومتبوعه منفي؟ وأنَّ (إلا) عند الكوفيين حرف عَطف بمنزلة (لا) العاطفة التي تُعطي لما بعدها ضد حكم ما قبلها، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النَّسق بـ(إلا) على الاسم الذي قبلها"[٣]، وأَجَابَ(السِّيرافي)– من البصريين– بأنْ قال: بدل منه في عمل العامل فيه؛ وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يَمْنَعُ البدليَّة؛ لأنَّ مذهبَ البدل فيه: أن يَجْعَلَ الأوَّل كأنَّه لم يُذكرْ والثَّاني في موضعه؛ وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا، نحو": مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ"[٤]، والبدل أولى "لوجهين:الأوَّل– الموافقة للفظ، فإنه إذا كانَ المعنى واحدًا فَكَون اللفظ موافقًا أولى؛ لأنَّ اختلاف اللَّفظ يُشعرُ باختلاف المعنى، وإذا اتفقا، كان موافقة

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٤١/١.

[٢] يُنظر: أوضح المسالك، ٢٥٧/٢.

[٣] السابق، ٢٥٧/٢.

[٤] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢١٦، وشرح الأشموني، ٢٢٨/١.

اللفظ أولى.والثاني– أنَّ البدلَ يجري في تعلُّق العامل به كمجراه لو ولِي العامل، والنصب في الاستثناء على التَّشبيه بالمفعول، فلما كانَ البدل أقوى في حكم العامل، كان الرفعُ أولى من النَّصب[١].

الخِلاف في ناصبِ المستثنى:

ذَكَرَ (ابنُ هشام) أنَّ الكلامَ إنْ كان تامًّا: "فإن كان موجبًا وجَبَ نصب المستثنى"(٢)، وقد ذَكَرَ مُحقق الشَّرح (الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد) أنَّ النُّحاة قد اختلفوا في هذه المسألة"(٣). وخلاصةُ هذا الخِلاف مَا ذَهَبَ إليه البَصريون إلى أنَّ العاملَ هو الفعل بتوسط (إلا) وذلك لأنَّ هذا الفعل، وإنْ كان لازمًا في الأصلِ، إلا أنَّه قَوِيَ بـ"إلا" فتعدَّى إلى المستثنى"(٤)، كما تَعدَّى الفعل"(٥)، و "ذَهَبَ بَعْضُهُم إلى أنَّ العاملَ فيه (إلا) وإليه ذهب (أبو العباس بن يزيد المبرد)، و(أبو إسحاق الزجاج) من البصريين"(٦). وذهبَ (الفراء) من الكوفيين، ومن تابعَهُ منهم – وهو المشهور من مذهبهم– إلى أنَّ "إلا" مركبة من "إنَّ" و(لا) ثُم خُففت "إنَّ" وأُدغمت في (لا) فهي تنصب في الإيجاب اعتبارًا بـ(إنَّ)، وعطفوا بها في النَّفي اعتبارًا بـ(لا)"(٧)، وحُكيَ عن (الكسائي) أنَّه قال: إنَّما نُصِبَ المُستثنى في (قام القومُ إلا زيدًا) لأنَّ المعنى: (قامَ القومُ إلا أنَّ زيدًا لم يَقُم)، وَحُكيَ عنه أيضًا أنَّهُ قال: نُصِبَ تشبيهًا له بالمفعول"(٨). والصَّحيح

---

[١] أسرار العربية، ص٢٠٥–٢٠٦.

[٢] أوضح المسالك، ٢٥٤/٢.

[٣] يُنظر: السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها "الحاشية"

[٤] أسرار العربية، ١٩٥٧م، ص٢٠١

[٥] الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٢٧/١.

[٦] الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٢٥/١.

[٧] أسرار العربية، ص٢٠١–٢٠٢.

[٨] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ص١٧٤.

ما ذَهَبَ إليه البصريون"(١)، وهو أنَّ العاملَ في النَّصب هو الفعل بتوسُّط "إلا"، وما ذَهَبَ إليه بعض النَّحويين و (الزجاج) أنَّ العامل هو "إلا" بمعنى "أستثني" ففَاسد من خمسة أوجه"(٢)، وأما قول (الفراء) "إنَّ الأصلَ فيها (إنَّ ولا)، ثم خُففت (إن) وأُدغمت في (لا) فَمُجَرَّدُ دعوى تفتقر إلى دليل"(٣).

الخِلاف في (سِوى):

"قال (الزَّجاج) و(ابن مالك) سِوَى كغَيْر معنىً وإعراباً ويؤيدهما حكايةُ (الفَرّاء): (أَتَانِي سِوَاكَ). وقال (سيبويه) والجمهور هي ظَرفٌ بدليل وَصْلِ الموصول بها كـ (جَاءَ الّذِى سِوَاكَ)(٤)، و(سوى) عند البصريين "لا تكون إلا ظرفًا"(٥)، وحُجتهم في أنَّهَا لم تُستعملْ في الكلام إلا ظرفًا، نحو قوله:"مررتُ برجلٍ سواك" أي: "مررتُ برجلٍ مكانك"، وهذا لا يكونُ في "غير".(٦) قالوا ولا تخرج عن النَّصبِ على الظَّرفيةِ إلا في الشِّعر كقوله:(٧)

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

"حَيْثُ وَقَعتْ (سِوَى) فاعلًا للفعل (يبق) وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا في الشِّعر"(٨)، وقد أَرْجَعَ (ابنُ هشام) ذلك إلى (الرُّماني، والعُكْبري) في قوله: "وقالَ(الرُّمَّانى) و(العُكْبَرِي) تُستعمل ظَرْفاً غالباً، وكـ(غيرٍ) قليلًا وإلى هذا أذهبُ"(٩)، وهو ما ذكره (سيبويه) في قولهِ: " بعضُ العرب اضطُّر في الشِّعر جَعْلَه بمنزلةِ غير"(١)، والاضطرار من باب القليل.

---

(١) أسرار العربية، ص٢٠٢.

(٢) يُنظر في تفصيل هذه الوجوه: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٢٨/١ وما بعدها.

(٣) أسرار العربية، ص٢٠٤، والإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٣٠/١.

(٤) أضح المسالك، ٢٨١/٢.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٥٢/١.

(٦) يُنظر السابق، ٢٥٣/١.

(٧) البيت للفِند الزِّمّاني من أبيات يقولها في حرب البسوس، واسمه شهل بن شيبان، ديوان الحماسة، أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، شرحه وعلق عليه، أحمد حسين بَسَج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ص١٢

(٨) أوضح المسالك، ٢٨١/٢.

(٩) أوضح المسالك، ٢٨١/٢-٢٨٢

و"قد ذَهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ (سِوى) تكون اسمًا وتكون ظَرفًا وُحُجَّتهم في ذلك أنَّها تكون اسمًا بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أنَّهم يُدخلون عليها حرفَ الخفض[٢]، كقول الشَّاعر:[٣]

ولا يَنْطِقُ المكروه من كان مِنهُمُ إذا جلسوا مِنَّا ولا **مِن سِوائنا**

وكذلك تُرفعُ، حيثُ رُوِيَ عن بعضِ العَربِ قولهم: (أتاني سواؤكَ) بالرفعِ، وهذه رواية تَفرَّدَ بها (الفراء)"[٤]

والمُلاحظُ فِي هذا الخِلاف أنَّ (ابن هشام) بعد أنْ ذَكرَ آراء النُّحاة في هذه المسألة وضَّح رأيَه فيها باتباعه مذهب (الرُّماني، والعُكبَري) وهو: أنَّ (سِوَى) تُستعمل ظرفًا كثيرًا، وكـ(غير) قليلًا، والظاهر أنَّه في هذه المسألة كوفي المذهب كما وضحنا ذلك في الفِقرة السَّابقة، وقد رجَّحهُ في مغني اللبيب كذلك، وذكر أنَّها "عند سيبويه، والجمهور ظرف مكان ملازم للنصب، ولا يَخرُج عن ذلك إلا للضرورة. وعند الكوفيين وجماعة أنَّها ترِد بالوجهين[٥]".

ما جَاء في أسلوبِ التَّوكيد:

التَّوكيد لُغةً: من "وكَّدَ العقدَ والعهدَ: أوثَقَهُ، والهَمزُ فيه لغة. يُقالُ أوكدتُهُ، وأكدتُهُ وآكدتُهُ إيكادًا، وبالواو أفصحُ، أي شدَدتُهُ"[٦]، وهو بذلك يعني الإحكام والتثبُّت، أي: "تَثْبِيت الشَّيء في النَّفس، وتقوية أمره"[٧]. والتوكيدُ اصطلاحًا: "لفظٌ يتبعُ الاسم المُؤكَّد في إعرابه لِرفع اللبس، وإزالة الاتساع"[٨]، وهو بهذا المفهوم: أسلوبٌ يُقوِّي الكلام السَّابق ويُثبِّتُهُ

---

(١) الكتاب، ٢٠٣/١ (بولاق)

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٥٢/١

(٣) نسَبه سيبويه إلى رجل من الأنصار، يُنظر: الكتاب، سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، طبعة بولاق، ط١، ١٣١٧هـ،٢٠٣/١

٤ يُنظر: السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩١م، ٣٦١/٢.

(٦) لسان العرب، ٥١/ ٤٩٠٥.

(٧) النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٣٤

(٨) اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م، ص٦٦.

سواء بإعادة اللفظ أم استعمال كلمات خاصة لتثبيت المعنى"[١]. والأسماء المُؤكد بها تسعة، وهي: "نفسه، وعينه، وكله، وأجمع، وأجمعون، وجمعا، وجُمَع، وكلا، وكلتا"[٢]، ومما جاء من خلاف في هذا الأسلوب:

الخِلاف في تثنية "أجمع وجمعاء":

ذَكَرَ (ابنُ هشام) أنَّهُ "لا يَجوزُ تثنية (أجمع) ولا (جمعاء)، استغناءً بـ(كلا) و(كلتا)"[٣]، وهذا رأي جمهور البصريين في عَدَمِ جوازِ التَّثنية (استغناءً بـ(كلا) و(كلتا) كما استغنوا –غالبًا– بتثنية (سِيّ) بكسر السين المُهملة وتشديد الياء، عن تثنية (سواءٍ) بالمدِّ، فقالوا: (سِيَّان) ولم يقولوا (سواءان) إلا نادرًا)[٤]، وإلى عَدمِ جواز تثنية (أجمع، وجمعاء) أشار (ابن مالك) بِقوله:[٥]

وأغنِ بِكلتا في مُثنى وكِلا عن وزنِ فَعلاء ووزن أفعلا

ووضَّحَ (ابن هشام) –أيضًا– أنَّ الكوفيين، و(الأخفش)من البَصريين أجازوا هذه المسألة، في قوله: "وأجاز الكوفيون (والأخفش) ذلك؛ فتقول: "جاءني الزيدان أجمعانِ"، "والهندان جمعاوان"[٦]، ووافق (ابن خروف) رأي الكوفيين في إجازتهم تثنيتهما قياسًا معترفين بعدمِ السَّماع"[٧]، أما (ابن مالك) و(ابن هشام)، فرأيُهما في هذه المسألة رأي

---

[١] النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٥٨٧.

[٢] اللمع في العربية، ص٦٦.

[٣] أوضح المسالك، ٣٣٢/٣

[٤] يُنظر: التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م، ١٣٧/٢.

[٥] متن الألفية، ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، د. ت، ص٣٥

[٦] السابق، ٣٣٢/٣.

[٧] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ٩٧٧/٣.

البصريين، وهو عدم جواز التَّثنية؛ "لأنَّه لا يؤكد بـ(أجمع وجمعاء) إلا مفرد ذو أبعاض، و مفردة ذات أبعاض، فبغرض جواز تثنيتهما إنما يُؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض، ومفردة ذات أبعاض"[١].

الخِلاف في تَوكيد النَّكرة:

الأَصْلُ في التَّوكيدِ أنْ "تُؤكَّدَ المعارف دونَ النكرات[٢]، وقد ذَكَرَ (ابن هشام) أنَّ توكيد النَّكرة "إن أفادَ جاز عند الكوفيين، وهو الصَّحيح، وتَحصُلُ الفائدة بأن يكون المؤكَّد محدودًا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـ"اعتكفتُ أسبوعًا كُلَّه"[٣]، وتأكيد النّكرة عند الكوفيين جائز إذا كانت مؤقتة، نحو قولِكَ: "قعدتُ يومًا كُلَّه"[٤]، ودليلهم على ذلك ما جاء عن العرب، في قولِ الشَّاعر:[٥]

لَكنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيل ذا رَجَبٌ ياليتَ عِدَّة حولٍ كُلِّهِ رَجَبُ

فأكد (حَوْل) وهو نَكِرَة، بقوله: (كله) فدلَّ على جوازه"[٦]، أما البصريون، فلا يُجيزون تأكيد النَّكرة "سواء كانت محدودة أو غير محدودة"[٧]، وهذا معنى قول (ابن مالك):[٨]

١() حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد علي الصبان الشافعي، ضبطه وصححه وخرَّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ١١٥/٣.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) أوضح المسالك، ٣٣٢/٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٦٢/١.

(٥) البيت لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة العروبة، القاهرة، د. ت، ٩١٠/٣.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٦٢/١.

(٧) شرح ابن الناظم، ص٣٦٠.

(٨) متن الألفية، ص٣٥

..... وعن نُحاةِ البصرةِ المنعُ شَمِل

و(ابنُ هشام) في هذه المسألة يُوافقُ الكوفيين في جواز تأكيد النَّكرة في حال كانت محدودة، مثل: يَوْم، وشَهْر، وحَوْل. وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأنَّ من قال: صمتُ شهرًا قد يريد جميع الشَّهر، وقد يُريد أكثره، ففي قوله احتمال يَرْفَعُهُ التَّوكيد.

ما جَاء في أسلوبِ الشَّرط:

"الشَّرطُ أسلوبٌ ينبني –بالتحليل– على جزئين، مُنزلة منزلة السبب، والثاني منزلة المسبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول"[١]، ويسمى الجزء الأول فعل الشرط، والثاني: جواب الشرط، وأدوات هذا الأسلوب كثيرة، "منها ما هو حرف، ومنها ما هو اسمٌ، ومنها ما هو جازمٌ لفعلينِ ومنها ما ليس جازمًا"[٢]، وما جَاء من خِلَافٍ في هذا الباب، ما يلي:

الخِلاف في جازمِ جوابِ الشَّرط:

وضَّحَ (ابن هشام) أسلوبَ الشَّرط الجازم في قوله:"وجازمٌ لفعلينِ"[٣] أي أنَّ الأداة تَجْزِمُ فِعلَ الشَّرطَ وجوابَه، "وهو مذهبُ الجمهور من البصريين، واختاره (ابن عصفور)"[٤]، كما ذكرَ محقق الكتاب (الشيخ محمد محيي الدين عبد

---

[١] النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٨٤.
[٢] يُنظر: شرح التسهيل، ٦٦/٤، وأوضح المسالك، ٢٠٤/٤-٢٣٧،
(٣) أوضح المسالك، ٢٠٤/٤
(٤) التصريح على التوضيح، ٤٠٠/٢.

الحميد) هذا الخِلاف ونَسَبَ جزمَ الأداة للفعل والجواب إلى (الأخفش) واختاره (ابن مالك) في التَّسهيل[١]، كما يُنسَب إلى (سيبويه) جزم الأداة لفعل الشَّرط، وهي مع الشَّرط جَزَمَا الجواب"[٢]، "وَرُدَّ بأنَّ العامل المُركَّب لا يُحذف أحد جُزأيه، ويبقى الآخر، وفعل الشَّرط قد يُحذفُ، وبأنَّ العامل المركب لا يُفصل بين جزأيه"[٣]، وَيَرَى الكوفيونَ إلى أنَّ جوابَ الشرط مجزوم على الجوار، وحجتهم في ذلك: أنَّ جواب الشَّرط مُجاورٌ لفعل الشَّرط لازمٌ لَهُ، لا يكادُ ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُملَ عليه في الجزم؛ فكان جزمه على الجوار"[٤]، "وَرُدَّ بأنَّه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور"[٥]. والذي نَرَاهُ في هذه المسألة أنَّ الخِلاف فيها لا طائلَ تحته، كما "ذكر ذلك (الشيخ مُحيي الدين)"[٦]. وقد رَجَّحَ (ابن الأنباري) في كتابه (الإنصاف) أنَّ العاملَ في جوابِ الشَّرط، هو (إنْ) بواسطة فعل الشَّرط؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه، فحرفُ الشَّرط يعمل في جواب الشَّرط عند وجودش فعل الشَّرط لا بهِ[٧].

الخِلاف في (إذْ مَا):

أشارَ (ابن هشام) أنَّ (إذما) "حَرفٌ على الأصَحِّ"[٨]، ونقلَ مُحقق الكتاب ما في المسألة من خِلَاف، فأوردَ رأي (سيبويه) الذي قال: إنَّها حرف شرط مثل (إنْ)، وإلى ذلك ذهب ابن مالك، قال:[٩]

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل، ٧٩/٤

(٢) يُنظر: أوضح المسالك، ٢٠٤/٤ (الحاشية)

(٣) التصريح على التوضيح، ٤٠٠/٢

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٨٣/٢.

(٥) التصريح على التوضيح، ٤٠٠/٢.

(٦) أوضح المسالك، ٢٠٤/٤ (الحاشية)

٧() يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٨٥/٢.

(٨) السابق، ٢٠٥/٤

(٩)متن الألفية، ص٤٦.

وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

ورأي (أبي العباس المبرد) و(أبي علي الفارسي) و (ابن السَّرَّاج) الذين قالوا: إنَّ (إذما) اسم شرط، وهي ظرف زمان مثل (متى). وحجة هؤلاء: أنَّ (إذ) قبل اقترانها بـ(ما) كانت اسمًا، فيجب أن يبقى لها ذلك بعد دخول ما؛ لأنَّ الأصل عدم التغيير"[١]، ونقل ذلك (ابن هشام) في شذور الذهب، عند حديثه عن (إن) و(إذما) في قولهِ: " وهما حرفان، أما (إن) فبالإجماع، وأما (إذ ما) فعند (سيبويه)، والجمهور، وذهب (المبرد) و(ابن السَّرَّاج) و(الفارسي) إلى أنَّها اسم"[٢] وقد قال (ابن مالك): "والصَّحيح ما ذهب إليه (سيبويه)، لأنَّها قبل التركيب حكم باسميتها، لدلالتها على وقت ماض، دون شيء آخر يُدَّعَى أنَّها دالة عليه، ولمساواتها الأسماء، في قبول بعض علامات الاسمية، كالتنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه، ومفعول به. وأما بعد التركيب فمدلولها، المجتمع عليه، المجازاة. وهو من معاني الحروف"[٣] ، وقد رُدَّ ذلك بـ" "أنَّ تَغيُّر زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ولهذا نظائر أقربها مما نحن فيه منها أنَّ الفعل المضارع يدلُّ على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه (لم) أو (لمَّا) جعلت كل واحدة منهما زمنه ماضيًا، ولم يلزم من ذلك تَغيُّر حقيقته، بل هو باقٍ على أنَّه مضارع"[٤]، ويُفهم من هذا أنَّ ابن هشام مما عرضه في بداية المسألة، يرى أنَّ (إذ ما) حرفٌ على الصَّحيح، بينما ذهب مُحقق الكتاب إلى أنَّها اسم شرط.

---

[١] يُنظر: السابق، ٢٠٥/٤ (الحاشية)

[٢]شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف، طبعة منقحة، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ص١٧٩.

[٣]الجنى الداني، ١٩١/١

[٤]أوضح المسالك، ٢٠٥/٤ (الحاشية)

الخِلاف في (مهما):

(مهما) اسم عند (ابن هشام) في قولهِ: "واسمٌ على الأصحِّ، وهو (مهما)[١]، والدَّليل قوله تعالى: (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) "الأعراف، من الآية ١٣٢. فعاد الضمير المجرور عليها، ولا يعود الضَّمير إلا على اسم.(٢)، وهو رأي الجمهور(٣)،وزعم (السُّهيلي)[٤] أنها تأتى حرفًا، بدليل قول زهير: [٥]

ومهما تَكُنْ عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلمِ

قال: فهي هنا حرف بمنزلة إن، بدليل أنها لا محل لها ٣٣٠/١ المغني[٦].

و"الجواب أنها في الأول إما خبر (تكن)، و(خليقة) اسمها، و(من) زائدة، لأن الشرط غير موجب عند (أبي علي)، وإما مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأُنِّثَ ضميرُها؛ لأنها الخليقة في المعنى، ومثله "ما جاءت حاجتك" فيمن نَصَب (حاجتك)، و(من خليقة) تفسير للضمير(٧). فعلى ذلك فإنَّ (مَهما) لا تكونُ اسمًا، وهو ما نَطمئنُّ إليه.

و"أصلُ (مَهْمَا) (ماما) الأولى شرطية، والثانية زائدة، فثقل اجتماعهما، فأبدلت الأولى هاءً. هذا رأي البصريين، ومذهب الكوفيين "أصلها (مَه) بمعنى (اكفف) زيدَت (ما)، فحدث بالتركيب معنى لم يكن، وأجازه (سيبويه). وقيل إنها بسيطة"(٨).

خاتمة:

---

[١]أوضح المسالك، ٢٠٥/٤.

[٢]شرح شذور الذهب، ص١٧٩

[٣]أوضح المسالك، ٢٠٥/٤ (الحاشية)

[٤]يُنظر: أوضح المسالك، ٢٠٥/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٣٦١/١.

[٥]ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م، ص١١١.

[٦] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٣٦١/١.

[٧] السابق، ٣٦٢/١.

[٨]شرح الأشموني، ٥٨٢/٣.

دَرَسَ هذا البحث قضيَّة – نحسبها مُهمة – من قضايا النَّحو العربي، وهي مسائل الخلاف في الأساليب الخبريَّة من خلالِ كتاب أوضحِ المسالك لألفيَّة ابن مالك، وبَعْدَ تناولهِ خَرَجَ بمجموعة من النَّتَائج، هي:

- أنَّ (ابنَ هشام) لم يقتصر في تحديده لمواضع الخِلاف في الأساليب النَّحويَّة، بل ناقشَ ذلك في أغلبِ مواضعهِ ووضَّحَ فيها رأيَه، وهكذا فَعَلَ مُحقق الكتاب الشيخ مُحمد محيي الدين عبد الحميد في بعض مواضع الدِّراسة.
- بيَّنَ البحثُ أشكالَ الخِلاف النَّحوي، فأحيانًا يكونُ بين المذاهب النَّحويَّة بصفة عامة، وأحيانًا يكونُ بين نحويين بأسمائهم.
- لم يقتصر (ابن هشام) في عرضِ رأيِهِ على أسلوب مُعيَّن، فأحيانًا يُعبِّرُ بـ"وهو الصَّحيح" وأحيانًا بـ"وهو الأصح".
- لم يَمِلْ (ابنُ هشام) إلى مَذْهَبٍ بِعَيْنِهِ، فأحيانًا يكون موافقًا للبصريين، وأحيانًا يُخالفهم إلى رأي الكوفيين.
- بعض المسائل يُشيرُ إلى وجودِ خِلافٍ فيها من غير ذِكرِ مواضع الخِلاف، ويذكُرُه مُحقق الكتاب.
- هناك مسائل خلافيَّة سَكتَ عنها في هذا الشَّرحِ، وذكرها في شرحه لـ"شذور الذهب".
- وختامًا: فإنَّ هذا البحث ما هو إلا نواة لدراسة المسائل الخلافيَّة في هذا الشَّرح، لاطرادها فيه، وإن كان من توصية: أنْ تُدرَس المسائل الخلافيَّة في أوضَحِ المسالك في الأسماء المُعربَة وأثرها في تأدية المعنى، والله الموفق وهو يَهدِي السبيل.

مصادر البحث ومراجعه:

- القرآن الكريم.

١. ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ.
٢. الأساليب النحوية عرض وتطبيق، محسن علي عطية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١ ٢٠٠٧م.
٣. أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م.
٤. الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط٨، ١٩٩١م.
٥. الأسلوبية، بييرجيرو، ترجمة: منذر عياشي، دار الحاسوب للطباعة، حلب، ط٢، ١٩٩٤م.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، راجعه، الدكتور، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د. ت.
٨. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر،، ط١، ١٩٦٥م.
١١. البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٤م.
١٢. التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.
١٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
١٤. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
١٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد علي الصبان الشافعي، ضبطه وصححه وخرَّج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
١٦. الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، د. ت.
١٧. ديوان ابن نباتة المصري، جمال الدين بن نباتة المصري الفاروقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، ص٤٦٦. والدرر الكامنة.
١٨. ديوان الحماسة، أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، شرحه وعلق عليه، أحمد حسين بَسَج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
١٩. ديوان النَّابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢،، د.ت.
٢٠. ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

٢١. رسالة المباحث المرضية المتعلقة بِمَن الشرطية، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٢٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن محمد بن مالك تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.
٢٤. شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة العروبة، القاهرة، د. ت.
٢٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٥م.
٢٦. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م.
٢٧. شرح المفصل، ابن يعيش، أبي البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د. ت.
٢٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف، طبعة منقحة، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٢٩. في النحو والعربي "نقد وتوجيه" مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.
٣٠. الكتاب، سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، طبعة بولاق، ط١، ١٣١٧هـ.
٣١. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التَّهانوي، تحقيق، رفيق العَجْم، وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٣٢. لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة محققة.
٣٣. اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.
٣٤. متن الألفية، ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، د. ت.
٣٥. معجم التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.

٣٦. المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، عالية نجد، سعد بن عبد الله بن جنديل، منشورات دار اليمامة، الرياض، د، ت.

٣٧. المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

٣٨. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.

٣٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩١م.

٤٠. المفردات في غريب القرآن، الرَّاغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د. ت.

٤١. النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.